

صراع صلاحيات بين نقابة الصحفيين الليبيين ولجنة إصلاح الإعلام

● طرابلس - حذرت نقابة الصحفيين الليبيين من قرار حكومة الوحدة الوطنية، ويتضمن تشكيل لجنة "لإصلاح وتطوير الإعلام"، معتبرة أنه "مخالفة صريحة وخطيرة لحرية الرأي والتعبير". وأصدرت اللجنة التسييرية التابعة للنقابة بياناً قالت فيه إنها تابعت قرار رئيس الحكومة عبدالحميد الدبيبة، الذي "يتناقض مع تعميمه الصادر في الثالث من مايو؛ بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة والذي شدد فيه على الحق في التعبير والانتقاد".

وأضاف البيان "في الوقت الذي لا يزال فيه مؤشر حرية الصحافة في البلاد يقبع ضمن الدول القامعة لحرية الرأي والتعبير، نؤكد أن هذا القرار باطل وبشكل مخالف صريحة للمعايير والقوانين الدولية؛ التي كفلت استقلال المؤسسات الصحافية والإعلامية وحيادها وتعددها وتنوعها عن أي سلطة سياسية بما يكفل حيادها وحرية تعبيرها وفق ما تنص عليه القوانين واللوائح المنظمة".

وقرر رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية الدبيبة الجمعة الماضية تشكيل لجنة "لإصلاح الإعلام" برئاسة عبدالرازق مسعود أحمد الداهش، وتعمل تحت إشراف وزير الدولة للاتصال

والشؤون السياسية. ونص القرار على أن تختص اللجنة بوضع المقترحات والتصورات اللازمة لتنفيذ ما جاء في القرار المتضمن لمطالب الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني بشأن إصلاح وتطوير الإعلام في ليبيا.

كما ينص على أن يتم منح اللجنة صلاحية عقد حوارات موسعة مع كل المهتمين بالمجال الإعلامي ومنظمات المجتمع المدني للاستشارة بأرائهم في الإجراءات الإصلاحية اللازمة لقطاع الإعلام، فيما ينبغي عليها تقديم تقرير بنتائج أعمالها للعرض على رئيس الحكومة.

لكن يبدو أنه تم تهميش دور نقابة الصحفيين واستبعادها من هذه المشاورات، إذ قالت في بيانها إن إصلاح

و تطوير الإعلام يكون من خلال قبة البرلمان بتسريع قانون جديد يتلاءم مع المتغيرات المعاصرة، ويتوافق مع المعايير الدولية المعصولة بها في هذا القطاع الهام، ومن خلال لجنة واسعة تشمل في عضويتها كافة الشرائح والتركيبات الإعلامية والصحافية، وأهمها النقابة الوطنية للصحافيين الليبيين، كونها الممثل الوحيد للصحافيين الليبيين.

ودعت في بيانها كل من مجلس النواب ولجنة الإعلام بالمجلس إلى "ضرورة العمل على تصحيح الأخطاء والمخالفات التي ترتبها الحكومة بقرارات هدفها تكبير وتكديس الصحفيين والإعلاميين، من خلال مضامين غير واضحة ويسودها الغموض، ولا ترتقي إلى أن يتم اعتبارها مسارا من مسارات الإصلاح".

إمكانات مالية ضخمة مهدورة وتكدس وظيفي للموارد البشرية وتعيينات عشوائية بقطاع الصحافة والإعلام العام الليبي

وجاء الإعلان عن تشكيل لجنة إصلاح وتطوير الإعلام بعد أيام من قرار الدبيبة إلغاء قرار رئيس المجلس الرئاسي السابق فايز السراج بشأن إنشاء المؤسسة الليبية للإعلام.

وقد خلصت دراسة ميدانية تحليلية، أصدرها المركز الليبي لحرية الصحافة في مايو الماضي، إلى الحاجة الملحة لإجراء إصلاحات إعلامية بوسائل الإعلام الليبية العمومية الممولة من الخزنة العامة. وسلطت الدراسة الضوء على الإمكانات الضخمة المهذورة التي تقدر بالملايين من الدينارات وحالة التكدس الوظيفي للموارد البشرية والتعيينات العشوائية بقطاع الصحافة والإعلام العام.

مطالب فلسطينية لتطوير التشريعات الصحافية

● غزة - يطالب صحفيون فلسطينيون بتطوير التشريعات الصحافية لوكالة الواقع الإعلامي، لأن المنظومة القانونية الفلسطينية لقطاع الإعلام قديمة ومقتصرة على مجالات إعلامية محددة، ولا تؤمن ضمانات لحرية العمل الصحافي.

استعرض الصحفي جبران شحير، خلال ورشة تدريبية الأثنين في قطاع غزة، نصوص قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني. وأشار شحير إلى أن قانون المطبوعات والنشر لا يلبي المجالات الإعلامية الحالية، مثل الصحافة الإلكترونية والإذاعات، كما أن القانون يتضمن العديد من المواد القانونية التي تعلق بتعريفات عامة للصحافي وكذلك تعريف المطبوعات والنشرات، بالإضافة إلى حقوق الصحفيين وشروط ترخيص المؤسسات الإعلامية.

ووجه الصحفيون انتقادات إلى القانون الفلسطيني من منظور حقوق الإنسان، مطالبين بضرورة إجراء تعديلات جذرية على نصوصه ليتواءم مع المعايير الدولية للحرية الإعلامية. ولا يوجد سوى قانون المطبوعات

و وحقت تنفليكيس نجاحا كبيرا لكونها الأولى في البث عبر الإنترنت، لكن بعد أن اقترح آخرون البدان، يبدو أن قواعد اللعبة تغيرت وانتشرت الكثير من خدمات البث التدفقي واشتدت المنافسة.

وبدأت هيئات الإذاعة والتلفزيون المحلية بإطلاق خدماتها للبث تحت الطلب، ونظرا لأنها خاضعة لقواعد الإعلام المحلية بات من المشروع المطالبة بإخضاع شركات البث التدفقي العالمية لنفس القواعد.

صحف، اثنتان يوميتين وواحدة أسبوعية، وتعاني من فوضى غير مسبوقة. كما تعاني مؤسسة "كاكتوس برود" من تزداد الأوضاع الاجتماعية والإدارية حيث لا يتمتع الصحفيون والمعاملون فيها بالنخبة الاجتماعية مع عودة المضايقات والتوعد بالطرز التعسفي لمجرد الاختلاف في الآراء مع المتصرف القضائي، إضافة إلى غياب الشفافية في طريقة التعيينات في مؤسسة مصادرة تحت إشراف الدولة.

والمصرف القضائي هو مدير عام يُعيّنه القضاء التونسي للإشراف على المؤسسات المصادرة، لأنه لم يتم الحسم في وضعيتها القانونية بعد عملية المصادرة.

وتصاعدت وتيرة الاتهامات في الأشهر الأخيرة لأطراف معيّنة بشأن توظيفها هذه المؤسسات لأغراض سياسية شخصية، في ظل إقدام ملف الإعلام في المصالح الحزبية.

إخضاع شركات البث التدفقي لقواعد الإعلام المحلي مسألة وقت

الحكومة البريطانية تنظم عمل منصات الفيديو تحت سلطة أوفكوم



تنفليكيس تورطت في مواضيع حساسة في الكثير من الدول

ويبدو أن تنفليكيس تحاول الخروج من دائرة الرقابة المفروضة على وسائل الإعلام التقليدية في إنتاجاتها المحلية، إلا أنها تورطت في الكثير من المرات بتناول مواضيع جدلية تحمل حساسية اجتماعية أو سياسية أو أخلاقية بالنسبة إلى بعض الفئات، ما جعلها تواجه حملات غاضبة كما حدث في فيلم "مينيون" الفرنسي الذي اعتبره البعض ترويجيا للبيوفيليا والجنس مع الأطفال، ما دفع الشركة للاعتذار.

وتقدم نشطاء بعريضة، طالبوا فيها بحذف الفيلم من المنصة، تحت عنوان "استغلال القصر". وكشف الموقع في ما بعد عن بلوغ قيمة خسائر القيمة التسويقية إلى ما يقرب من 9 مليارات دولار أميركي.

ومن المرجح أن تتوالى القرارات الحكومية في دول مختلفة بعد تركيا والمملكة المتحدة، لتنظيم عمل منصات البث التدفقي، والزامها بمعايير وسائل الإعلام التقليدية التي تراعى خصوصية كل المجتمعات المحلية وحساسيتها تجاه بعض المواضيع.

وحتى تنفليكيس نجاحا كبيرا لكونها الأولى في البث عبر الإنترنت، لكن بعد أن اقترح آخرون البدان، يبدو أن قواعد اللعبة تغيرت وانتشرت الكثير من خدمات البث التدفقي واشتدت المنافسة.

وبدأت هيئات الإذاعة والتلفزيون المحلية بإطلاق خدماتها للبث تحت الطلب، ونظرا لأنها خاضعة لقواعد الإعلام المحلية بات من المشروع المطالبة بإخضاع شركات البث التدفقي العالمية لنفس القواعد.

واعتبر المشيشي أن "وضعية المصادرة هي وضعية غير طبيعية، مبيها أن عملية التسوية ستشمل كذلك بقية المؤسسات الإعلامية المصادرة". وطالب العاملون في الإذاعة في تحركات احتجاجية عديدة، لجنة التصرف في الأملاك المصادرة ومجمع "الكرامة القابضة"، بالحسم في عملية البيع في مؤسستهم وتوضيح أسباب تعطل مساره، الذي كان من المفروض البث فيه منذ أشهر.

وتعيش هذه المؤسسات حالة من الغموض والارتباك أثرت على سير العمل فيها، ما جعلها تعاني من مشاكل مالية كبرى انعكست على وضعيات الصحافيين العاملين فيها.

ويأمل الصحافيون التونسيون في أن تكون عملية بيع "شمس.اف.أم" فاتحة لحل أزمة المؤسسات الإعلامية الأخرى، إذ تعتبر "دار الصباح" من أعرق المؤسسات الإعلامية التونسية، تأسست عام 1953 وتصدر ثلاث

وأثيرت ضجة واسعة حول الجهة المخولة بوقف البث، حيث أصدرت هيئة الإعلام في الأردن بيانا أكدت فيه أن "مثل هذا الإنتاج لا يدخل ضمن صلاحياتها في الاطلاع والرقابة على السيناريو، أو الأسور الفنية والتقنية من حيث الإعداد والإنتاج والتعميل والإخراج، وذلك وفقا لأحكام قانون الإعلام المرئي والمسموع الناقد".

وكانت تركيا من أوائل الدول التي تتخذ إجراءات إخضاع شركات البث التدفقي تحت سلطتها، حيث أصدرت تشريعا يجبر تنفليكيس وأمازون برام على الحصول على ترخيص من هيئة تنظيم البث الحكومية في تركيا.

وتتمتع هيئة تنظيم البث في تركيا بصلاحيات الإشراف على شركات البث عبر الإنترنت مثل تنفليكيس وأمازون والخدمات المحلية "بلوتي.في" و"بوهوتي.في"، وفقا للائحة التي دخلت حيز التنفيذ في أغسطس 2019.

ومثل هذه الشركات مطالبة بالحصول على ترخيص من الهيئة من أجل البث. وجاء القانون بعد نزاع بين تنفليكيس وهيئة تنظيم البث في تركيا حول دراما كوميدية منتجة محليا تضمنت قصة تدور حول طالب مدرسة ثانوية مثلي الجنس. وهددت هيئة تنظيم البث بحظر تنفليكيس إذا رفضت فرض رقابة على موضوع المثلية الجنسية، مما أدى إلى مفاوضات.

ويمكن للهيئة التنظيمية إيقاف خدمة البث في غضون 24 ساعة، بموجب حكم صادر عن المحكمة.

التقليدية وخدمات الفيديو تحت الطلب والتأكد من أن مشهد البث في المملكة المتحدة مناسب للقرن الحادي والعشرين".

وبموجب القواعد الحالية، لا تقع تنفليكيس ضمن اختصاص "أوفكوم" لأن مقرها في هولندا. وبدلا من ذلك، تخضع للتنظيم الهولندي حتى على برامجها باللغة الإنجليزية المصممة خصيصا لنسخة المملكة المتحدة من موقعها.

وفي العام الماضي واجهت تنفليكيس انتقادات بسبب مشاهد في المسلسل الدرامي "ذا كراون" الذي تناول انهيار الزواج بين الأمير تشارلز وديانا، أميرة ويلز، واحتوى على أخطاء تاريخية.

ودفع هذا جون ويتينغديل وزير الإعلام إلى التساؤل عن سبب عدم التزام شركات البث التدفقي بنفس معايير هيئات البث التقليدية وذلك خلال اجتماع اللجنة المختارة للرقابة والثقافة والإعلام والرياضة.

وتم التعمد بسن تشريع يضمن حصول منصات الخدمة العامة على مكانة بارزة مقارنة بمنصات التلفزيون الذكية.

غير أن بريطانيا ليست الوحيدة التي أبدت انتقادات للمحتوى الذي تبثه تنفليكيس.

ففي عام 2019 طلب مدعي عام عمان من وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية الأردنية اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف بث أول مسلسل عربي صُور في الأردن من إنتاج شبكة "تنفليكيس" الأميركية، لتضمنه "مقاطع إباحية".

قررت الحكومة البريطانية تطبيق قواعد هيئة مراقبة وسائل الإعلام "أوفكوم" على شركات البث التدفقي والنظر في الشكاوى المقدمة ضد هذه المنصات بعد انتقادات متزايدة لمحتواها، وهو ما حدث في بلدان عديدة مما يجعل تنظيم عمل عمالقة البث التدفقي مسألة وقت.

● لندن - تخطط الحكومة البريطانية لتنظيم شركات البث العملاقة مثل "تنفليكيس" و"ديزني بلاس" و"أمازون برايم" بنفس الطريقة التي تنظم بها وسائل الإعلام التقليدية مثل "بي.بي.سي" و"إي.تي.في"، واستقبال شكاوى الجمهور بشأن المحتوى الذي تبثه، في بادرة تفتح الباب لتنظيم هذه الشركات في بلدان مختلفة من العالم. وتتضمن الخطة الحكومية التي سيتم نشرها قريبا، توسيع نفوذ هيئة مراقبة وسائل الإعلام "أوفكوم" لتشمل السيطرة على خدمات البث عند الطلب، مما يسمح لها بالبت في الشكاوى المتعلقة بالتحيز وعدم الدقة.

ويحسب صحيفة "تلغراف" البريطانية، من المقرر أن يقدم وزير الثقافة أوليفر دودن الاقتراح كجزء من قانون البث الجديد.

وتواجه تنفليكيس وغيرها من منصات البث التدفقي انتقادات بشأن محتواها الذي لا يتواءم مع معايير الإعلام في الدول، إضافة إلى سحبها المساط من المنصات التقليدية بسبب إمكاناتها الضخمة، مما يجعلها أشبه بإمبراطوريات تحظى بسطوة كبيرة دون القدرة على ضبط سلوكها.



● لكن في نفس الوقت تخشى الحكومات من تقليص شركات البث لإنتاجها المحلي حيث توفر المئات من الوظائف إلى قطاع الإنتاج في المملكة المتحدة.

ونقل تقرير "تلغراف" عن مصدر حكومي قوله "يتعين على الإعلاميين البريطانيين التنافس مع هؤلاء العمالقة بيد واحدة مقيدة خلف ظهورهم، حيث تمتلك هذه الشركات تمويلا كبيرا ولا تخضع للتنظيم إلى حد كبير، مما يترك لها الحرية في فرض تفسيرها للحياة البريطانية".

وأضاف المصدر "مع وتيرة التغيير وزيادة المنافسة العالمية، يشعر وزير الثقافة أن الوقت قد حان للنظر في كيفية تكافؤ الفرص بين هيئات الإعلام

تفأول بحل ملف مؤسسات الإعلام المصادرة بعد بيع إذاعة «شمس.اف.أم» في تونس

● تونس - أعلنت شركة الكرامة القابضة، المسؤولة عن تسيير إذاعة "شمس.اف.أم" المصادرة، عن بيعها لـ"مجمع ماكسولا" بعد سنوات من انتظار الإذاعة والمؤسسات الإعلامية الأخرى المصادرة في تونس بيعها لحل أزمتها المالية والإدارية وتسوية أوضاعها.

وأكدت خولة السليتي رئيسة فرع نقابة الصحافيين التونسيين في الإذاعة، أن عقد البيع النهائي يتم توقيعه مع الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري، وفقا للمرسوم رقم 116 لسنة 2011.

وسيتم انتقال الملكية بعد "رفع بعض الشروط التوفيقية" المضمّنة في عقد التفويت. وبقى ملف المؤسسات المصادرة رهانا حكوميا بعد فشل الحكومات المتعاقبة في حل مشاكله، إذ صادرت الدولة التونسية مؤسسات إعلامية بعد ثورة يناير 2011 وعيّنت إدارات خاصة

لإشرف عليها حتى يبعها للقطاع الخاص. وتضم هذا المؤسسات إذاعة "شمس.اف.أم"، ومؤسسة "دار الصباح" ومؤسسة "كاكتوس برود" للإنتاج التلفزيوني.



وقال رئيس الحكومة هشام المشيشي لدى مشاركته الثلاثاء خلال زيارته للإذاعة ومشاركته في برنامجها "الماتينال"، إن "ديمومة شمس.اف.أم هي من دعائم الإعلام الحر في تونس"، مشددا على أن عملية البيع تشمل تسوية الوضعية المالية والإدارية ولا مجال للمساس بالخطة التحريرية للإذاعة.



القوانين الحالية لا تناسب أوضاع الصحافيين